٩ ــ التحيّز في دراسات المرأة

بحث مستخلَص من كتابات الدكتورة منى أبو الفضل

أ. هبة رؤوف

(١)

تقوم النظرية الاجتماعية المعاصرة على مبادئ وقواعد تنبع من الإطار المعرفي الغربي، وهي المبادئ والقواعد التي نادرًا ما تخضع للنقد والمراجعة، مما يجعل هذه النظرية قاصرة على الخبرة التاريخية والتقاليد الأكاديمية والبحثية لجماعة معينة برغم ادّعائها عالَميتها وصلاحيتها لتفسير المظاهر الإنسانية والاجتماعية.

ويتسم النموذج السائد في النظرية الاجتماعية المعاصرة بسِمَتين رئيسيتين:

١ ـ **المنطقية الوضعية**: حيث تستبعد الوحي كمصدر للمعرفة.

٢ ـ **العلمية الامبريقية**: حيث تُستبعد القيَم ويصبح الواقع مجالَ بحثٍ ومرجِعية في آن واحد.

وقد أدى ذلك إلى نفي صفة العلمية عن أي معرفة تستند للوحي أو تقوم بتقويم الواقع في ضوء مثالية معينة، وسيادة النسبة.

ويُعد «الصراع» هو المحور الذي يدور حوله هذا النموذج، وهو ما يظهر على سبيل المثال في منهج التحليل النفسي في علم النفس، وفكرة الندرة والتنافس في علم الاقتصاد، ونظرية القوة في علم السياسة،

حيث الهدف في النهاية هو السيطرة الكاملة والهيمنة على كل الظواهر وليس مجرد التطور والتقدم.

وإذا كان البعض يرى أن «نظرية التطور» كما صاغها داروين قد أثّرت في تطور الفكر الغربي في القرن التاسع عشر وما بعده، فإن التحليل الدقيق يبين أن «الصراع» كان الفكرة المحورية الكامنة في النموذج والتي لم تكن نظرية التطور سوى إحدى تجلياتها.

وقد أدى «الصراع» إلى اصطباغ الإشكاليات الرئيسية في العلم الغربي بالصِّبغة الثنائية، فظهرت إشكالية الواقع والمثال، والعلم والدين، العام والخاص. وهي إشكاليات تفترض التناقض بين الجانبين.

إن العلم الاجتماعي الغربي يمر الآن بأزمة هي في الواقع أزمة مشروع التنوير بافتراضاته الأساسية عن العقلانية وقدرة الإنسان اللامحدودة وفكرة التقدم والموقف من الغيب، وإذا كانت الجهود المختلفة لتصحيح المسِيرة قد نبعت من الغرب ذاته في شكل مدارس نقدية ومذاهب تجديدية، فإن هذه المحاولات ظلت في النهاية أسيرة الإطار المعرفي الغربي ومسلَّماته الأساسية، لذا فإن مراجعة الإطار المعرفي وفلسفة العلم تعَد أحد أهم مداخل تطوير وتقويم النظرية الاجتماعية المعاصرة، وهو المدخل الذي يكشف تأسُّس العقلانية الغربية على السببية الصَّلبة وتهْميش دور القيَم، واستبعاد الوحي كمصدر للمعرفة مما أدى في النهاية إلى العدَمية في شتى المجالات.

ويمثل النموذج المعرفي التوحيدي بديلاً صالحًا وأساسًا ملائمًا لتقديم رؤية نقدية تقويمية لمنهاجية العلم الاجتماعي بهدف تجاوزه تلك الأزمة، فالتوحيد في الرؤية الإسلامية ليس مجرد فلسفة عقيدة، لكنه كذلك المفهوم المحْوري الناظم للمفاهيم الكلية الإسلامية كالاستخلاف والعِمارة والأمانة والتسخير والسُّنن وغيرها، وهو الذي يحقق في النموذج المعرفي الإسلامي تجاوز الثنائيات واستكمال المعرفة العقلية بالوحي، حيث يمثل الوحي أداة توجيه وإرشاد الخالق ـ سبحانه وتعالى ـ لعباده وأساسًا

لربط عالَم الشهادة بعالَم الغيب واستكمال أدوات الفهم للظواهر الإنسانية والاجتماعية. فالعلم فريضة شرعية ورحمة إلهية وليس مجالاً لصراع الإنسان مع ربه كما في أسطورة «بُروميثيَس» الإغريقية التي تمثل مثالاً لمحاولة الإنسان الاستيلاء على العلم من إله يحجُبه عن البشر، وهي الأسطورة التي تمثِّل وغيرها من الأساطير الإغريقية التراث التاريخي للغرب المعاصر.

إن تطوير العلوم الاجتماعية الغربية وتجاوزها وأزمتها يستلزم المقابلة والمقارنة بين الأُطُر المعرفية المختلفة من أجل تغيير التقاليد البحثية السائدة وتحقُّق مشاركة الثقافات والخبرات التاريخية المختلفة في صياغة علم اجتماعي أكثر صلاحية لفهم وتفسير الظواهر الاجتماعية، والنموذج المعرفي التوحيدي يكتسب أهميةً في هذا السياق من كونه نموذجًا يتضمن عناصر مطلقة تستند إلى الوحي من ناحية، ولكونه يمتلك خبرة تاريخية صالحة من ناحية أُخرى، وعلاقته بالنموذج الوضعي السائد يجب أن تكون علاقة «دفْع» لا علاقة «صراع» انطلاقًا من رسالية الإسلام وطبيعة الاستِخلاف كقيمة حاكمة في هذا النموذج.

وتتعدد المستويات التي يمكن لهذا النموذج الإسهام فيها.

- فهناك مستوى المسلَّمات والمنطلَقات بإضافة عنصر الوحي لمصادر المعرفة.

- وهناك مستوى المنهج من خلال تجاوز الثُّنائيات وربط المجالات العلمية المختلفة بعضها ببعض.

- وهناك مستوى التحليل حيث يمكن إعادة تعريف بعض الظواهر وإعادة صياغة المقاييس والمؤشرات المستَخدَمة في تحليل الظواهر الاجتماعية.

- ومستوى الغايات والمقاصد بتحديد رسالة العلم وهدفه والتركيز على تقويمه للواقع ونفعه للناس.

ويُعد مجال دراسات المرأة أحد المجالات الجديدة في العلوم

الاجتماعية، وتمثل دراسته وتقويمه في ضوء الرؤية الإسلامية ضرورة لازمة نظرًا لسيادة المرجعية الوضْعية على تحليله للعلاقة بين الرجل والمرأة ووضْع المرأة في المجتمع، وارتباط ذلك بالفهم الاستشراقي عند دراسة وضع المرأة في المجتمعات الإسلامية بشكل خاص.

ويستهدف هذا «المقال»، اختبار الاقترابات السائدة وقدرتها على تفسير واقع المرأة في المجتمعات الإسلامية، وهو إطار يحتاج مزيدًا من التطوير والبلورة ويُفيد في تطوير الرؤية النقدية في العلوم الاجتماعية بشكل عام، كما يتم كذلك تفكيك مجال دراسات المرأة واختبار الفرْضِيات الأوَّلية السائدة وبيان التحيزات المختلفة بهدف تكريس الوعي بها عند التعامل مع الأدبيات الغربية.

(٢)

أولاً: حداثة القضية موضع النظر في هذه الطائفة من الدراسات، ونقصد بها الدراسات التي تتمحور حول المرأة والمسألة النِّسوية وفقْه (الذكورة والتأنيث) الذي يجعلها كلها هذه وتلك قضية العصر ووليدته ومن أَعراضه معًا، فطرْح موضوع «المرأة في الإسلام» في الدراسات التنموية أو السياسية أو الحضارية المعاصرة هو فرع من إشكالية المرأة في الوعي المعاصر بما جلبته المعاصَرة من إشكاليات في الواقع التاريخي العالمي وليس فقط في واقع المُدْركات النظرية.

وهذا من شأنه أن يجعل قضية المرأة في الإسلام، والمرأة المسلمة في الواقع الاجتماعي والتاريخي المعاصر قضية طارئة أكثر منها قضية أصيلة وإن كان ذلك لا يعني أن هناك أبعادًا وظلالاً للموضوع ناجمة عن واقع التَّردِّي الحضاري في المحيط الإسلامي الاجتماعي ذاته، كذلك ومن شأن هذا التركيب والتعقيد في طبيعة الموضوع أن نعي خصوصيات الطرح لهذا الموضوع على النحو الذي كثيرًا ما يفُوت على الدراسات السائدة: ومَفاد ذلك باختصار أنه من الضروري التمييز بين مستويين أو إطارين على وجه التحديد من المستويات أو الأطر التي تُطرح فيها قضية المرأة وملحقاتها،

ولكل مستوى بيئته الخطابية المتكاملة ولغته ورموزه وأطرافه ودوائره وأهدافه.

ثانيًا: تعقُّد قضية التداخل والتشابك بين الأبعاد النظرية والعملية للموضوع، فالمرأة في الدراسات موضع البحث ليست قضية بحث نظري فكري أو مجرَّد بقدر ما هي قضية حيوية عملية وحركية وسياسية؛ بل إنه لا يخفى أن في العالم الإسلامي أضحت المرأة ومُلحقاتها من مؤسسات اجتماعية تشريعية وثقافية ومعرفية حلبة اصطراع حضاري ومَحك الاختبار الجدي لعالَمية المشروع العَلماني التغريبي. أما في الغرب ذاته فإن قضية المرأة هناك بتوابعها وملحقاتها أضحت العنوان ومشعَر القضية الاجتماعية جملة، وهي القضية التي تشكل بدورها محك اختبار صلاحية أو صحة ونفاذ هذا المشروع في عِقر داره، وتُلقي بظلالها على حقل دراسات المرأة وتكسبه حيوية خاصة في نفس الوقت الذي يكثف من غموضها حينًا وصلاحيتها حينًا آخر، بل وتعقيدها جملة كحقل أكاديمي ومعرفي متخصص تتقاطع عنده إشكاليات الوعي والواقع المعاصر.

ثالثًا: بالإضافة إلى التقاطعات الحضارية والاجتماعية التي تحدد مناخ دراسات المرأة في العالم الإسلامي خاصة وإشكالية المرأة عصريًّا عامة، فإنه ينبغي الإشارة إلى خصوصية طرح قضية المرأة في العالم الإسلامي المعاصر من حيث كونها قضية تحوي أبعادًا دخيلة إلى جانب أبعاد أصيلة، حيث أن القضية أولَ ما طرحت قد طرحت في إطار الصدمة الحضارية التي تعرَّض لها الكيان الاجتماعي الحضاري الإسلامي في لقائه مع الغرب الحديث، أما البعد الآخر لقضية المرأة في العالم المعاصر فهو يرتبط بالأزمة (وليس فقط بالصدمة) أزمة التردِّي الحضاري في الواقع الإسلامي وبمخاض النهضة والتجديد الذي تمر به الأمة.

إن إشكالية الكثير من الدراسات السائدة في مجالها لا ترجع إلى قصورٍ في المادة المُتاحة، أو إلى مجرد انحياز في توجُّه الباحث سواء في مرحلة تجميع مادته البحثية أو في مرحلة التحليل والتأويل لدلالاتها، وإنما ترجع إلى بنية المنظومة المعرفية العلمية التي تصاغ ضمنها المادة البحثية

شكلاً وموضوعًا ومنهجًا ومضمونًا وهذا ما نعرض له بوصفه بالمنظومة البنيوية للبحث وبالمنظومة المعرفية السائدة.

إن القصور الذي يصيب منظومة البحث في الدراسات الغربية للمرأة في الإسلام قصور مركَّب على النحو التالي:

(أ) فالخلل مطروح على مستوى المنظومة العلمية الأساسية التي تتحكم في فروع أو قطاعات العلوم الاجتماعية على اختلافها، وهو ما يمكن أن نشير إليه بالتحيز البنيوي الذي ينجُم عن منظومة العلوم الاجتماعية الحديثة في ذاتها.

(ب) ثم هناك تحيز ينجم عن طبيعة التراث الاستشراقي والذي يتخلل الدراسات الإسلامية على اختلافها بما فيها الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية والدراسات السياسية والتنموية، وهي جميعها محاضن ومداخل لدراسة المرأة في الإسلام ونقد أوضاع المرأة المسلمة في العالم المعاصر.

(ج) إضافة إلى التحيز الذي ينجُم عن حقل التخصص والحقل الاستشراقي هناك كذلك ما يمكن أن نطلق عليه التحيز الحضاري الذي يرتبط بواقع هيمنة النموذج الغربي على الساحة الدولية/ العالَمية المعاصرة بكل ما يحمله هذا النموذج من أبعاد استيعابية اصطِراعية معرفية وفكرية وسياسية واقتصادية وإعلامية... الخ.

(د) والتحيز الحضاري يتبعه ويدعمه ما يمكن أن نطلق عليه التحيز الأيديولوجي أو السياسي وهو وإن صادف هوىً في نفس الباحث، إلا أنه كذلك تحيز يتجاوز شخص الباحث إلى طبيعة وبنية ومصالح الهيئة البحثية أو الإطار التأسيسي الذي تتم فيه هذه الدراسات المُعْنية بتقصي واقع ومثالية المرأة في المجتمعات موضع الدرس.

(هـ) كل ذلك وينبغي تخصيص نوعية من التحيز الذي تستقل به دراسات المرأة والذي يرجع إلى تحيز نوعي داخل جملة التحيزات السابقة ألا وهو التحيز الناجم عن المنظور النسوي الغربي المعاصر والأمريكي منه بوجه خاص، وهو وإن كان يتَّسق في بعض جوانبه مع سِمات مشتركة يستقيها

من النوعيات التي سبقها، إلا أنه يحمل شحنة إضافية من التحيزات التي من شأنها إحداث المزيد من الجدية والتدبيج الأيديولوجي في هذا المجال.

تلك هي باختصار جملة من التحيزات المتداخلة والمتشعبة التي تجتمع بنسَب وأقدار متفاوتة لتشكل بنية الإطار المعرفي التحليلي.

(٣)

إذ كان التحيز في الدراسات النسوية سائدًا على مستوى الإطار المعرفي العام، فإن مستوى المنهاجية ومستوى التحليل لا يخلو من مظاهر للتحيز عند دراسة وضع المرأة في العالم الإسلامي بشكل أكثر تحديدًا، ويلاحظ الباحث على المنهاجية ثلاثة مظاهر للتحيز:

أولًا: الخلط بين الإسلام والتقاليد:

فمن الصحيح أن الإسلام يُفهم ويُمارس في سياق ثقافة وتقاليد اجتماعية، لكن التمييز بين الأعراف والتقاليد التي تحكم الممارسة الإسلامية من ناحية ودين الإسلام ذاته من ناحية أُخرى كمصدر نقي متجدد للعقيدة والسلوك بشكل يتجاوز الزمان والمكان هي تفرقة في غاية الأهمية وغيابها يؤدي لقصورٍ في تفسير الواقع الإسلامي.

ثانيًا: استبعاد إمكانات الإسلام في التغيير:

فالجانب الذي يتم التركيز عليه هو أثر التقاليد الإسلامية على وضع المرأة الحالي، ولا يطرح الإسلام كمشروع يمكنه تحسين وضع المرأة في المستقبل، أي الإسلام كأداة للتغيير وليس كمسبب للجمود.

ثالثًا: التبسيط المخِل لعملية التنشئة في المجتمعات الإسلامية، فكثير من الدراسات تلقي بمسؤولية تدني وضع المرأة على التقاليد التربوية وترى في عملية التحديث في جوانبها المختلفة وسيلة لتحقيق حريتها ومكانتها، أو هو تبسيط مُخِل للعملية التربوية وعملية التنشئة التي تحوي أبعادًا معقدة ومتشابكة في المجتمع الإسلامي، فالأُسرة على سبيل المثال تلعب دورًا هامًّا وتتحمل مسؤوليات عديدة خاصة في مراحل السقوط الحضاري، وهو

بُعْد يصعب على النموذج التحليلي المتحيز ضد الأُسرة بالأساس فهمه والتعامل مع إمكاناته وإنمائه في التغيير. أما على المستوى التحليلي فهناك العديد من المسلَّمات والمقولات السائدة، أبرزها:

١ ـ إن المرأة في المجتمع الإسلامي مقهورة، وأن الإسلام أبْرزُ مسببات هذا الوضع.

٢ ـ إن الإسلام دين يقوم على التفرقة بين الجنسين ويضطهد المرأة.

٣ ـ إن الحجاب والفصل بين الجنسين رموز ومؤشرات لخضوع المرأة.

٤ ـ إن المملكة العربية السعودية هي النموذج أو النمَط المتاح للدولة الإسلامية.

٥ ـ إن تحرير المرأة وفق المفهوم الغربي والمعايير الغربية هو هدف النساء في العالم الإسلامي.

٦ ـ إن التحديث على النمط الغربي هو وسيلة تحقيق هذا الهدف، وتحسُّن وضع المرأة مرتبط بمستوى التحديث ارتباطًا طرديًا.

٧ ـ إن النظُم التي تبنت التحديث على النمط الغربي كتركيا أتاتورك وتونس بورقيبة وإيران الشاه هي النظم التي حققت فيها المرأة مكاسب نسبية (بصرف النظر عن الممارسات التعسُّفية التي صاحبت فرض النمط الغربي فرضًا خاصة في مجال المرأة).

٨ ـ إن تحسن وضع المرأة في المجتمع قرين بعملها خارج المنزل بمقابل مادي (بصرف النظر عن أي تكاليف اجتماعية ونفسية).

٩ ـ إن تزايد معدلات الالتزام بالإسلام، جماهيريًا وحركيًا، في الدول الإسلامية يهدد مكاسب المرأة.

١٠ ـ إن هناك تعارضًا لازمًا في مجال الحديث عن حقوق المرأة بين النساء والإسلاميين، مع ملاحظة الدلالات السلبية عند الحديث عن الفريق الأخير، ويلاحَظ على جملة التحيزات وجود تحيز خفي كامن أشمل وراءها

هو التحيز ضد الدين والتقاليد في العلوم الاجتماعية الغربية، باعتبارها عناصر جمود وهو التحيز المستمَد من التحيز السائد بشكل واضح في علوم الاجتماع والانثربولوجيا.

(٤)

ما البديل إذن؟.

وكيف يمكن تجاوز هذه التحيزات السائدة في تناول قضايا المرأة بشكل خاص، وفي النظرية الاجتماعية بشكل أكثر عمومية؟.

هذا هو السؤال الذي يطرح نفسه على الباحث المسلم، وهو سؤال مشروع بالنظر للمناخ السائد في العلوم الاجتماعية الآن.

فهناك حديث عن الخصوصية الثقافية ونقد حاد لفكرة عالَمية العلوم الاجتماعية التي سادت من قبل واعتراف بأزمة النموذج المادي الوضعي وضعف قدرته التفسيرية، وهو ما يعني وجود فرصة متاحة بل حاجة ماسة لمساهمة الفكر الإسلامي المعاصر في حل هذه الأزمة على مستويين: مستوى العلاقة بين الخصوصية والعالَمية أو العلاقة بين النسبي والمطلَق.

ـ وهو يكتسب شرعية من الحقائق التاريخية والحضارية التي أثبتت قدرة الإسلام في خبرته التاريخية على صياغة ثقافة جامعة توحِّد، مع احترامها للخصوصيات الثقافية والحضارية، وهي الخبرة التي يمكن إعادة بنائها وبلورة امتداد لها خاصة في مجال العلاقة بين الرجل والمرأة ومسؤولية المرأة في المجتمع.

ـ وهو يكتسب شرعية في ظل مشروع الاستقلال الحضاري وفك الارتباط ونبذ التبعية المطروحة على ساحة العالم الثالث والعالم الإسلامي، وهو المشروع الذي يحتاج في البداية لتحليل ظروف وأسباب التبعية الاقتصادية، والتي فرضت أشكالاً وأنماطًا للعلاقات الاجتماعية في حاجة للمراجعة والتقويم خاصة في مجال حرية المرأة وعلاقة المرأة بالرجل.

ـ وهو يكتسب شرعية من الاتجاه المتزايد لدمج العلوم الاجتماعية

بهدف تقديم رؤية أكثر وضوحًا للظواهر الاجتماعية والإنسانية، وهي المحاولة التي لا يُتوقع لها النجاح إذا ظلت تستبعد وحدات ومؤسسات اجتماعية من تحليلها وتوصيفها للتحديث مثل الأسرة والقبيلة، وإذا ظلت تعتبر الدين موضوعًا للدراسة وليس منطلَقًا «للموضة» وهو الاستبعاد الذي يُلقي بظلاله على دراسة واقع المرأة ومستقبلها في العالم الإسلامي وهذا يعني ببساطة الحاجة إلى إطار معرفي ومرجعي تجديدي.

في العلوم الاجتماعية يقوم على تعديل الإطار القائم وإدخال عناصر جديدة أُهملت من قبل.

ولعل الأسئلة الجوهرية التي يجب الانطلاق منها لتقويم الدراسات النسائية وصياغة تصور ورؤية إسلامية لوضع المرأة في العالم الإسلامي هي:

أولًا: كيف يتم تعريف دور المرأة في المجتمعات الإسلامية، وما المقصود بالمجتمعات الإسلامية؟ وهل هناك تجانس بين هذه المجتمعات؟ وهل هناك آفاق لمحاولة تقديمنا فهْم مختلف للقضية؟ وما هي أهمية إثارة وضع المرأة كقضية في المجتمعات الإسلامية اليوم؟.

ثانيًا: إلى أي مدى يمكن تمييز المتغيرات التي تحدد وضع المرأة ودورها في مجتمع ما؟.

وإلى أي مدىً يمكن تصور وجود اختلاف في فهمنا لوضع المرأة في المجتمعات الإسلامية عنه في المجتمعات غير الإسلامية؟.

ثالثًا: ما هي المحاذير التي يجب مراعاتها عند تناول قضية المرأة خاصة في المجتمعات الإسلامية؟.

وما هو مدى صلاحية الاقترابات السائدة لفهم وضع المرأة ودورها في المجتمعات الإسلامية؟.

إن دراسة أوضاع المرأة بشكل عام (حقل الدراسات النسائية)، وقضايا المرأة في العالم الإسلامي بشكل خاص، في حاجة إلى إعادة ترتيب

للعناصر وإعادة تعريف للمفاهيم والمنطَلقات وإعادة بناء للمصْفوفة البحثية السائدة كي يمكن الاستفادة من الرؤية والخبرة الحضارية الإسلامية.

ويُفيد النموذج المعرفي الإسلامي في وضع المسألة في سياقها الصحيح بمستوياته المختلفة، فيمكنه الإسهام على ثلاثة مستويات للسياق:

١ ـ **السياق المعرفي** للمسألة؛ بتحديد رؤية الإسلام للإنسان، رجلاً كان أم امرأة ووظيفة المرأة في ظل مفاهيم العبودية لله والاستخلاف والعمارة للإنسان، والعلاقة بين الجنسين وطبيعتها، وطبيعة الظلم والقهر في سياقه الأوسع ودلالات «التحرير» وآفاقه ومستوياته، وتحديد الثابت والمتغير في مسائل الفرد والمجتمع والأخلاق والتطور.

٢ ـ **السياق التاريخي**: بالانتقال بالدراسات من التمركز حول الخبرة الغربية وتعميمها وإضفاء حق العمومية عليها إلى دراسة وتحليل ما هو عام فعلاً في قضية المرأة وما يتجاوز خصوصية الثقافة على عموم وضع المرأة وأحوالها والتحدِّيات التي تواجهها، والخروج بالتناول من أسر المشروع العَلماني المادي الذي يستند في تعميم خبرته وفرضها على التحليل الأكاديمي إلى قوته السياسية والاقتصادية والاتصالية في هذه المرحلة التاريخية.

٣ ـ **السياق التحليلي**: حيث يُسهم النموذج المعرفي التوحيدي في إعادة تعريف وتحديد وحدات التحليل في هذه القضية والانتقال من اعتبار «المرأة» هي وحدة التحليل إلى دراسة المرأة في سياق وحدات تحليل أساسية أُخرى هي الأُسرة ثم الجماعة ثم الأُمّة والتفاعلات المختلفة التي تتم بين هذه الوحدات وتفرعاتها المختلفة ووضع المرأة ومشكلاتها وآفاق تغيير ظروفها لتتوافق مع تغيير أشمل لعودة كل هذه الوحدات إلى الالتزام بالمثالية الإسلامية.

إن وقوفنا على محاذير المنظومة المعرفية الفكرية الحديثة بسلبياتها عامة وبقصورها عن استيعاب واقع الظاهرة موضع النظر في المحيط الإسلامي خاصة من شأنه أن يدفعنا إلى البحث عن أرضية بديلة كفيلة بتجاوز بعض

مثالب المنظومة السائدة في دراسات المرأة عامة ـ والمرأة في العالم الإسلامي خاصة، ومن شأن المحيط الإسلامي أن يولِّد بدوره منظورًا خاصًّا به، دون أن يكون ذلك المنظور مقتصرًا عليه... وذلك بفعل تقاطع الواقع الاجتماعي التاريخي، وبفعل عمومية المطلق المرجعي الإسلامي بحكم أنه يتجاوز محدودية الزمان والمكان نظرًا لأصله وحيًا منزلاً وذِكرًا محفوظًا بلسان عربي مبين يخاطب الناس كافة قدْر زمانها وعقولها وحاجياتها برسالة الهدى والحق.

* * *